الرياض

الخميس 20 رجب 1426هـ - 25 أغسطس 2005م - العدد 13576

المقال

القول والعمل

عبدالرحمن بن علي الجريسي *

منذ نحو أسبوعين تقريباً أو أقل، تناهى إلى مسامع المواطنين بعض الأخبار عن بشائر وأمنيات طيبة سيتم تحقيقها في القريب، مما كان يصرح به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - حفظهما الله جميعاً -، وهي البشائر التي جاءت في تلك الأثناء أنها ستكون مفيدة للمواطنين كل في موقعه وحافزة لهم على مزيد من الإنجاز والإبداع، ولم يمض سوى أيام معدودات حتى تحول القول إلى أفعال وبرامج عمل طموحة حوتها تلك القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رعاه الله -، وهي تحمل من التأكيدات والخير ما كان يرجوه المواطنون ويحسبونه من الأمنيات المأمولة، فها هم اليوم وقد لمسوا ما كان بالأمس وعداً، حقيقة ماثلة للعيان.

جملة من المواقف والقرارات التي استهل بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - أول أيام حكمه العامر، وهي مواقف وقرارات أتت موصولة بما عُرف عنه - حفظه الله - من روية وبُعد نظر وشمولية رؤية، عكست في بعض تفسيرات قراءتها ميله بل انحيازه الشديد - أيده الله - إلى مصلحة الوطن والمواطن.

وعند الاقتراب أكثر من الأمر الملكي السامي بزيادة رواتب الموظفين في القطاعات المدنية والعسكرية بنحو 15٪ من الراتب الأساسي مع تخصيص بعض الموظفين الأقل من المرتبة الخامسة أو ما يعادلها في القطاعات نفسها بمنحهم راتب شهر، وكذلك قراره مؤخراً بإعادة تكوين المجلس الاقتصادي الأعلى واحتفاظه رغم مسؤولياته الجسام برئاسته للمجلس فإنك تجد هذه القرارات تعبر عن روح أصيلة تقترب من الواقع الصريح للمواطنين ليعلي من قيمة الحياة لديهم فيعزز قدرات شرائحهم المختلفة بدفعات مالية سخية ومجزية تتفاعل مع متغيرات العصر الذي نعيشه.

إن هذه الزيادة يمكن قراءتها أيضاً من منظور واسع، يعتمد على منهجية فكرية راسخة لدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله -، تحسن التدبير فيما هو متاح وممكن، ويمكن تأكيدها هنا بأكثر من شاهد ودلالة منها زيارته التاريخية لبعض الأحياء الفقيرة في مدينة الرياض وتلمسه عن قرب لأحوال الفقراء والمحتاجين، وتبنيه الصادق لمشروع مكافحة الفقر على مستوى المملكة، ودعوته لإنشاء المساكن الشعبية لإيواء المحتاجين في مناطق المملكة المختلفة، لتأتي هذه الزيادة الكريمة حلقة في سلسلة متصلة ومكملة لجهود حكومة الوطن الرامية لدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وليعود نفعها على المواطنين والمستفيدين بالدرجة الأولى وعلى الاقتصاد الوطني عموماً لأنها ستحرك عمل قطاعات الإنتاج والخدمات وستزيد من فاعليته ومكاسبه.

بيد أن من المهم أن يدرك الجميع أن العاملين في الأسواق وفي قطاعاتنا الإنتاجية كافة يتحلون دائماً بقدر رفيع من الانتماء والإحساس بالوطنية، ولعل رجال الأعمال كانوا دائماً أكثر حرصاً على دعم استقرار الأسواق والأسعار، لأن ذلك ظل يشكل في وعيهم ومعارفهم ورصيد خبراتهم التجارية الطويلة أكبر ضمانة لتحقيق الرفاه والتوازن الاجتماعي والاقتصادي، وبالطبع وكما هو معلوم فإن المملكة تتبع نظام السوق الحر الذي يقوم على مبدأ المنافسة الشريفة وتقديم الأجود والأقل كلفة، لذلك لا ينبغي التوجس من أن هناك زيادات محتملة ستواكب زيادة رواتب العاملين في الدولة، حيث إن أي تاجر وفي ظل ما نعيشه اليوم من انفتاح اقتصادي واستمرار متين، يلجأ إلى زيادة أسعار منتجاته يكون قد خاطر بمستقبله التجاري وبحظوظه في البقاء في سوق باتت تحكمه قوانين صارمة، ليس واحدها السعر المنافس أو الجودة العالية، ولهذ ففي تقديري أن أكثر المنتجات والسلع في أسواقنا ستبقى محافظة على استقرارها من دون أن تتأثر على نحو مباشر بسوى المتغيرات الاقتصادية المعروفة والمقنعة بالطبع للجميع، سواء أكانت متغيرات محلية أو دولية.

إن هذا الاستهلال المبارك والحكيم لحكم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - يعكس على نحو مباشر تركيز الدولة على تعزيز الاقتصاد الوطني، والسعي لتفعيل قطاعاته الخدمية والصناعية والإنتاجية كافة، كما تمثل مؤشراً لاهتمامها بجوهر مصالح المواطن، بوصفه قيمة بشرية وعنصراً بالغ الأهمية، وهو بعد هذا يعتبر استهلالاً حرياً بأن يعزز من اقتصاديات المواطنين والوطن، وهو كفيل أيضاً بتعزيز الانتماء للوطن، وهو دعوة صريحة لأبناء الوطن كافة لمزيد من الإنتاجية والعمل.

* رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض